

المحافظون الجدد في مصر

المصري

١١/٢٣

في إطار الليبرالية الجديدة التي طالبنا بها المحافظون الجدد وأتباعهم بالبنك الدولي وصندوقه، اتجهت حكوماتنا إلى الاستجابة ببرامج خصخصة الأصول المملوكة للدولة وفتح الباب على الغارب للاستثمار الأجنبي، إلا أن من أطلق هذه الدعوة وطالبنا بها هم محافظون متطرفون لا يطبقون هذه الليبرالية ولا يؤمنون بها، كما أن دعواهم إلى العولمة وفتح الأسواق هي في الحقيقة غطاء لعودة الاستعمار الاقتصادي الأجنبي لأسواق وثروات الدول النامية وسلبها ما حققته من نمو وتقديم صناعي وتجاري منذ استقلالها.



د. مصطفى الرفاعي

لا تنجح في إدارة المؤسسات الإنتاجية.. ويدهض ذلك أن هناك شركات ومؤسسات كثيرة مملوكة للعام بالكامل حققت أو تحققت أداء متميزاً للغاية بإدارة مصرية، إلا أن أغلبها كان تابعاً لقانون الاستثمار أو له قانون خاص يمكن الإدارة من حرية الحركة وسرعة اتخاذ القرار، وهي حرية غير مطلقة لأنها تخضع للرقابة والمتابعة وتقييم نتائج الأعمال والأداء الفني والاقتصادي، ومن أمثلة هذه المؤسسات ما يلي:

- شركات التكرير والبتروكيماويات بقطاع البترول.
- قناة السويس.
- قطاع الكهرباء.
- الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيمائية «إينبي».

- شركة أبو قير للأسمدة.
 - شركة الإسكندرية للإطارات.
 - الشركة المصرية للزجاج المسطح.
 - شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب بـ «الدخيلة».
 - شركات الأسمنت قبل بيعها.
- الشركات والمؤسسات الوطنية تتميز بالترزام سياساتها بقيم عالية، يجب الحفاظ عليها وتنميتها وعدم التفريط فيها، لأنها تعزز قوة الدولة المصرية وتعزز انتماء المواطن لمؤسسات مصرية على أرض مصر تهتم بتربيته وتكوينه ورعايته، وتعزز الثقة بالنفس والاعتماد على الذات. إهدار هذه القيم وغيابها ينشئ واقعاً أليماً وردة إلى عصور السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري ومؤسساته بمفاهيم وأهداف أخرى.
- وقد يختلف معنا بعض مروجي سياسات العولمة ودعاة اقتصاد السوق المفتوح بدعوى ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن لماذا لا نحتمك إلى ما حدث على أرض الواقع، كي نستنبط ما سيحدث مستقبلاً؟ لماذا لا نتخذ من تاريخ مصر الحديث درساً نتعلم منها. التعلم هنا ليس عودة إلى الوراء.. العودة إلى الوراء هي تمكين الأجنبي من امتلاك مؤسسات وصناعات استراتيجية مهمة ومؤثرة على المواطن والاقتصاد المصري.. وسيؤدي ذلك إلى ازدياد النفوذ الأجنبي «فمن يملك يحكم»، ولنا فيما حدث في صناعة الأسمنت وعدم استجابة الشركات الأجنبية لحكومتنا درس مستفاد مهم يستشرفه المتوقع مستقبلاً.

● وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

بيروقراطية متراكمة ومتوارثة أو لتفشي الفساد والرشوة.. فكان الحل في بيع الأصول المملوكة للدولة من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة) وامتناع الدولة عن الاستثمار في الصناعة سواء مباشرة أو من خلال بنوك القطاع العام.. وهو طريق الاستسهال الذي يحقق ارتياحاً لبعض المسؤولين، لأن الشركات كانت مدينة للبنوك وحظي برضاء البنك الدولي وصندوقه لتفدينا طلباته ووفر حصيلة من الأموال تستخدم في سداده الديون أو معالجة عجز متزايد في ميزانية الدولة.

الجانب السلبي في هذا التحول أنه قلص دور الدولة في إدارة الاقتصاد، وأنه أحدث تراجعاً كبيراً في مؤسساتها العاملة في النشاط الصناعي والاقتصادي، وأنه أعطي انطباعاً ظالماً وغير حقيقي أن الدولة

تعالت الأصوات مطالبة الدولة بتحرير الأسواق أي إلغاء أي صورة من صور الحماية للصناعة الوطنية وإلغاء الجمارك على الواردات.. بل ذهب البعض إلى القول بأن ذلك في صالح مصر وفي صالح الصناعة المصرية، وأن إفلاس وغلق مئات المصانع ظاهرة صحية، لأن هذه المصانع ليست مؤهلة للاستمرار لضعف مستواها التنافسي، وسارع كثير من الصناع إلى إغلاق مصانعهم طواعية أو كرهاً وسلموها للبنوك الدائفة التي أبقت عليها مغلقة كما تسلمتها من أصحابها.. وصاحب ذلك انتشار مفاهيم ظالمة، مفادها أن الدولة أو الحكومة لا تملك القدرة على إدارة المؤسسات الإنتاجية، وقيل إن ذلك يرجع إلى ضعف الكوادر أو لوجود قيود تحد من حرية الإدارة أو لسياسات تسعير غير منطقية فرضتها الدولة على المنتجات الصناعية أو